

إشكالية النهضة في العالم العربي

أ.د. مسعود شعنان⁽¹⁾

أ.حكيمة خديم⁽²⁾

مقدمة:

كلما تزايدت مآسي العالم العربي والإسلامي عاد نفس السؤال يطرح نفسه، لماذا لا يتمكن العرب من القيام بالنهضة، وهل يعود سبب عدم الإقلاع في نقص الموارد المادية والبشرية، أم أن السبب يعود لطبيعة أنظمة الحكم، أم أن عوامل خارجية ساهمت في عرقلة سير قطار النهضة في العالم العربي؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه الورقة البحثية، لكن قبل أن نتعرف على أسباب تعطل النهضة لابد من ضبط المفهوم لغة واصطلاحاً وكيف تطور منذ ظهوره بشكل مختصر وسريع.

- مفهوم النهضة.

لغة: جاء في معجم لسان العرب: نَهَضَ يَنْهَضُ نَهْضًا ونُهْضًا، وانْتَهَضَ، أي قام.. وانْهَضَهُ حركه للنهوض. واستَنْهَضْتُهُ لأمر كذا إذا أمرته بالنهوض له، ونَاهَضْتُهُ أي قاومته.. ونَهَضَ النبات إذا استوى. والنَّهْضَةُ: الطاقة والقوة. وأنْهَضَهُ بالشيء: قواه على النهوض به³.

وفي المعجم الوسيط: النهضة: هي الوثبة في سبيل التقدم الاجتماعي أو غيره، ويقال كان فلان نَهْضَةً إلى كذا: حَرَكَةً. والنَّهَاض: الدؤوب على أن يسلك سبيل التقدم. وهو الكثير النهوض⁴. وعليه يمكن تفسير مفهوم النهضة بأنه:

أ- أن تصبح النهضة هدفاً بحد ذاته فتكون وثبة في سبيل التقدم الاجتماعي.

ب- أن تتمثل النهضة في حالة فكرية ووجدانية⁵: أي أن ترتبط بالحركة والنشاط واليقظة والصحة التي سبقتها حالة الغفلة، وتسببت في فوات أمور مهمة تطلبت سرعة

1 أستاذ محاضر «أ»، بكلية العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3

2 أستاذ مساعدة «أ»، بكلية العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3

3 د. محمد علي أبو هندي: نحو مفهوم إسلامي لمشروع النهضة الحضارية الإسلامية. مركز التأصيل للدراسات والبحوث/

تاريخ النشر، 30/06/2011م

4 المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية تصدير د. إبراهيم بيومي مذكور، وإخراج: أحمد حسن الزيات وآخرون ج 1392، 2-هـ.

1972 م - القاهرة، ص 959

5 د. محمد علي أبو هندي. مرجع سابق

الاستنهاض وتدارك التأخير الذي حصل.

اصطلاحاً: هي الارتقاء الفكري والمعرفي للأمم بهدف اللحاق بالركب الحضاري. والنهضة في الفكر العربي المعاصر ارتبطت بمحاولة إخراج الشعوب العربية من دائرة الاستعمار والجهل والتخلف من جهة، والبعد عن تسلط الدولة العثمانية وحكم الاقطاع فيها من جهة أخرى للوصول إلى إقامة دول حديثة ومجتمعات مستنيرة تقودها أنظمة حكم ديمقراطية.

وملاحظ أن التيارات الفكرية على اختلافها في الوطن العربي قد تأثرت بعصر النهضة الأوروبي، لكن المفارقة الكبيرة أن النهضة في أوروبا قامت لتثور على الكنيسة والدولة الدينية في محاولة لإرساء قواعد علمية متحررة من سلطة رجل الدين واستبداد الكنيسة، حتى تصل في نهاية المطاف إلى المجتمع اللاديني كما هو الحال في عموم المجتمعات الغربية.

لكن المجتمعات العربية والإسلامية عامة ترفض الثورة الراديكالية التي تقصي نهائياً دور الدين من الشأن العام لتنقله إلى المحيط الخاص فكان هناك فرق بين مفهوم النهضة عند الغرب والمفكرين العلمانيين العرب الذين يحملون نفس النظرة الغربية لمفهوم النهضة وبين النهضة عند المفكرين الإسلاميين.

النهضة في الفكر الغربي وعند العلمانيين العرب:

تمثلت بداية النهضة في أوروبا من خلال إحياء التراث اليوناني الروماني، والفلسفي العلمي والأدبي، والانتظام فيه حتى بلوغ مرحلة الإفلات من هيمنة الكنيسة ووصايتها على العقل والمجتمع وأنظمة الحكم وهو ما عرف باسم «علم النهضة الجديد»، الذي نشأ كرد فعل في ثورة على كنيسة العصور الوسطى وشغلت القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وامتدت حتى القرن السابع عشر واتسمت بالروح العلمية، والاعتماد على المنهج التجريبي وانتشار ديانة العقل، لتدخل أوروبا بعدها إلى عصر التنوير والذي يتميز بالإيمان بقدرة العقل على التحرر من كل ما ورثه من عبودية فكرية وعلى تقرير مصيره، والشجاعة في إخضاع كل الآراء والمذاهب الموروثة لامتحانه والتشكيك في كل الحقائق لتشكل الدولة والمجتمع والاقتصاد، والقانون والدين والتربية بشكل جديد.

ثم تلى عصر التنوير عصر الحداثة الذي تطورت فيه فلسفة المجتمعات الغربية

بتألفتها من حوالي 1850م إلى سنة 1950م، أي الفترة المتفجرة التي حقق فيها مجتمع ما بعد الثورة¹ والمجتمع البورجوازي إنجازات هائلة، تكنولوجية وفكرية، وشهد تحولاً حضارياً كاملاً في ظروف المعيشة والعلاقات الاجتماعية ومختلف النظم السياسية.

وتطور الفكر الحدائي المعاصر إلى «عدمية ما بعد الحداثة»² وهي نزعة تقوم على النفي والإنكار في الفلسفة والأخلاق والسياسة، فتنكر أية حقيقة ثابتة على الإطلاق، وتذهب إلى أن القيم الأخلاقية نسبية وهي خاضعة للعقل واللذة أي يمكن تغييرها بتغير المقتضيات التي تحتاجها ظروف الفرد، فلم تعد هناك معايير أخلاقية ثابتة أو واضحة المعالم، كما أنها تتجه أكثر فأكثر للتطرف العلماني الذي يتخذ من الدين العدو الأول للإنسانية إذ تقوم الحروب باسمه -حسب هذا الفكر- وتتصدع المجتمعات باسم الدين فهو عامل تفرقة وعنف وتخلف وأن المجتمع المتمدن لا بد له من إبعاد الدين عن المنظومة السياسية والاجتماعية والأخلاقية ليتمكن من تحقيق التقدم والرفاه.

هذا عن مفهوم النهضة وتطوره في الفكر الغربي وهو يختلف عن المفهوم العربي الإسلامي.

النهضة في الفكر الإسلامي المعاصر:

وصل رجال الدين من المصلحين إلى أن سبب خراب العالم الإسلامي هو خراب الدين بحد ذاته³، لا لخلل في الدين ولكن الخلل فيما ألصق بالدين عبر قرون من الزمن من بدع وخرافات وتجهيل للناس عبر التوظيف السياسي الماكر للنصوص الدينية والتأويلات التي تخدم المصالح الضيقة للحكام والمستفيدين من بسط النفوذ الديني على أفراد المجتمع مما أدى إلى تجهيل الأمة وتخلفها.

وعليه لن تكون هناك نهضة في العالم الإسلامي إلا بالمرور عبر إصلاح المفاهيم الدينية في حد ذاتها وإعادة تراثها لبراءتها الأولى التي كانت الدافع الأكبر لقيام الحضارة الإسلامية، وانما أقلت هذه الحضارة نتيجة أقول المعاني الأولى التي كانت سببا في نشأتها.

1د. محمد علي أبو هندي، مرجع سابق

2سانهاندين: فلسفة ما بعد الحداثة- ص 142- ضمن مجموعة أبحاث بعنوان: مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين- تحرير: أوليفرليمان- ترجمة: مصطفى محمود محمد- عدد محرم 1425هـ- مارس سنة 2004م -سلسلة عالم المعرفة. وزارة الثقافة- الكويت.

3د. محمد برقاي: محاولة في قراءة عصر النهضة. (الإصلاح الديني، النزعة القومية). الأماي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا 1999م ص 60 وما بعدها.

إذن فالإصلاح الاجتماعي والسياسي لابد وأن يسبقه إصلاح ديني وهذا الإصلاح لابد وأن يمر بالنقاط التالية:

1- العودة إلى ينبوع المحمدي والخلافة الراشدة للوصول إلى مرحلة الازدهار العلمي والثقافي فمرحلة الإبداع العلمي على غرار ما حصل في بداية عهد الحضارة الإسلامية.

2- ليس هناك تناقض بين مبادئ الإسلام في جوهرها ومبادئ النهضة ذات المنشأ الأوروبي إذ أن الحرية والعدل والمساواة وضرورة إعمال العقل هي روح الإسلام نفسه وأن الإسلام لا يتعارض مع العلم والتفكير والتطور والدلائل على ذلك من الكتاب المقدس للمسلمين أي -القرآن الكريم- عديدة ومتعددة، بل أكثر من ذلك كل هذه المبادئ إنما هي من مقاصد الشريعة الإسلامية الحققة. لذلك لم يكن ممكنا فصل الإسلام عن كل هذه المبادئ والأسس التي هو في الأصل يقوم عليها وإلا سيفرغ من محتواه. وأن النهضة الحقيقية للعالم الإسلامي إنما تتم برجوعه للمبادئ البريئة الأولى التي قام عليها فأدت إلى نشأة حركة علمية وفكرية وإبداع علمي فتقدم حضاري.

ويرى المصلحون من العلماء المسلمين في العصر الحديث أنه ليس هناك من يقف كحائل بين المجتمعات الإسلامية والنهضة الحضارية سوى أنظمة الحكم الفاسدة والمستبدة التي خانت الأوطان والشعوب من خلال تبديد ثروات الأمة وتبعيتها وعمالتها للأنظمة الغربية، ولعل عبد الرحمن الكواكبي من أبرز من كتب في هذا السياق. فلا هي أقامت حكما لائكيا ديمقراطيا على النمط الغربي بكل ما يصاحبه من تقدم علمي وتقني، ولا هي حافظت على ثوابت المجتمعات التقليدية من عرف ودين.

بل استغلت العامل الديني ووظفته كأداة لتبرير وجودها واستمراريتها فتارة تصاحبه لتكتسب مشروعيتها السياسية منه، وتارة تعاديه لتصنع منه فزاعة تبرر من خلالها بقاءها في الحكم عن طريق قوة السلاح لتخليص الناس من استبداد الظلامية الدينية.

وهكذا قضت الأمة قرونا طويلة في صراع سياسي وفكري أدخلها في فوضى حضارية وثقافية عجز أمامها كل علماء الأمة ومفكرها من تقديم الوصفة الناجعة للخلاص الحضاري.

وقد أطلق المصطلح (عصر النهضة العربية) على الفترة التي بدأت بحملة نابليون على مصر في أواخر القرن الثامن عشر وامتدت إلى بداية العشرين، وما رافقها من اتصال ثقافي

من الشرق والغرب وسقوط الخلافة الإسلامية عن طريق تفكيك الدولة العثمانية على يد الدول الاستعمارية الأوروبية، وقد برزت تلك الفترة اتجاهات سياسية - اجتماعية جديدة في صفوف المفكرين العرب وانضوى معظمهم تحت أطر: الأحزاب والجمعيات واتخذت منبراً لها على صفحات المجلات والصحف وعبر المؤتمرات.

وعبرت عن حركة الانبعاث والتجديد الفكري والدعوة إلى التحرر، ومن أبرز هذه الاتجاهات ورجالاتها:

1. الاتجاه الليبرالي العثماني والراдикаلي، والاشتراكي أحياناً، أمثال فرنسيس مراش، رزق الله حسون، فرح انطوان، أديب إسحاق وبطرس البستاني.

2. الاتجاه الإسلامي الإصلاحي، أمثال: جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، خير الدين التونسي ورفاعة الطهطاوي.

3. الاتجاه العربي الإصلاحي أمثال عبد الرحمن الكواكبي وغيره.

4. الاتجاه العثماني الذي ينشد الإصلاح الإداري في جامعة عثمانية أمثال: أبو الهدى الصبدي وشكري العسلي.

5. الاتجاه الإسلامي السلفي كالوهابية والشوكانية والمهدوية.

وقد تنوعت آراء المثقفين العرب حول مصطلح النهضة تبعاً لخلفياتهم السياسية ومعتقداتهم الإيديولوجية، ولكنهم أجمعوا على اعتبار العالم الإسلامي في حالة تخلف عليه الخروج منها.

أسباب تعثر النهضة في العالم العربي:

يجمع الباحثون أن العالم العربي قد مر بتجربتين للنهضة هما تجربة محمد علي باشا (1805م-1848م) وتجربة جمال عبد الناصر (1954م-1970م)، لكن التجربتين منيتا بالفشل وعدم الاستمرار لعدة أسباب من أبرزها:

- عدم الاهتمام الكافي بالقطاع الزراعي.

- التركيز على الصناعات الحربية .

- محدودية الأنظمة التعليمية وعدم مواكبة البحث العلمي.

ويرجع باحثون آخرون أهم أسباب تعثر النهضة في العالم العربي بصفة عامة إلى:

- الظاهرة الاستعمارية:

إذ وقف الاستعمار الأوروبي حائلا دون تقدم الشعوب العربية التي انشغلت عن النهضة العلمية والثقافية والاقتصادية بالقيام بحركات التحرر. وقد استنزف الاستعمار قوتها وخيراتها وخلف الفقر والتجهيل والتبعية، وما لبثت أن استقلت حتى استفاقت على نخبة حاكمة قد أرسى قواعد الحكم لها المستعمر فبقيت تابعة له وخادمة لمصالحه.

- تهميش الدين:

بداية من محمد علي ووصولا إلى الأنظمة القومية عملت الأنظمة السياسية في العالم العربي على تهميش العنصر الديني عن القرار السياسي وعن الدور الاجتماعي بل وحاربت وجوده وتعرض دعائه إلى القمع والظلم والنفي والسجن إلى حد التصفية الجسدية، ورغم أن كل نهضة تكون بحاجة إلى دافع روحي قوي يلتف حوله الناس ويكون عاملا يجمع مختلف الأطياف وحاملا لمنظومة قيمية قوية تحمي النسيج الاجتماعي والقيمي للمجتمع إلا أن الأنظمة العربية فضلت الخطاب الأيديولوجي القومي ووضعت في مواجهة الخطاب الديني وصنعت منهما خصمان متضادان متناحران، في حين أن القومية والدين يتكاملان ولا يتضادان ولا ينفصلان ومحاولة فصلهما تنتج سياسات عرجاء ومتناقضة .

وقد أدى هذا القمع والتهميش للدور الديني إلى إحداث ردات فعل عكسية تتمثل في الحركات المتطرفة المدافعة عن الوجود الديني مما دفعها إلى نبذ الأفكار القومية التقدمية واعتبارها معادية للفكرة الدينية وبالتالي حدثت القطيعة ودخل العالم العربي في علاقة صراعية بين النخب وانقسمت الساحة الفكرية إلى حركات سلفية تراثية تنادي بالعودة للتراث الإسلامي من أجل القيام بالنهضة، وتقابلها الحركات العلمانية التي ترى بأن العامل الديني يقف حجر عثرة أمام التقدم، وبالتالي عطلت كل منهما النهضة ولم تخدمها إذ بدى مشروع كل واحد منهما ناقصا وبعيدا عن العمق الاجتماعي والمتطلبات العصرية للمجتمع العربي، كمن يطلب الحياة من جسد بلا روح أو يطلب الفاعلية من روح بلا جسد.

- أزمة القيم:
أدى الانفتاح على العالم الغربي من خلال البعثات العلمية ثم من خلال الثورة المعلوماتية إلى انبهار شديد بالثقافة الغربية ومحاولة محاكاتها على حساب القيم الشرقية وكما هو معروف «الانبهار بداية الفشل»، فما استطاعت بعدها المجتمعات العربية تقليد الغرب ولا تمكنت من المحافظة على روح القيم الشرقية التي مثلت استمراريتها الحضارية عبر مئات السنين، وعليه دخل العالم العربي في مرحلة الفوضى القيمية أدت إلى اهتزاز نسيجه الاجتماعي وازدياد معدلات الجريمة وانتشار التخلف.

- طبيعة أنظمة الحكم:

تتسم أنظمة الحكم في العالم العربي بالطابع الاستبدادي الذي يفرض أيديولوجية معينة ويوظفها لخدم وجوده ولا يلتزم هو بأدنى ما ترمي إليه، وعليه تقوم هذه الأنظمة بتولية أهل الثقة بدلا من أهل الكفاءة فلا تجد الرجل المناسب في المكان المناسب وبالتالي تقل الفاعلية في المردود وتأتي نتائج المشاريع ناقصة ومشوهة فيسود الفساد المالي والسياسي والأخلاقي.

- قمع المعارضة:

من نتائج الأنظمة الاستبدادية قمع المعارضة مما يؤدي إلى عدم وجود رقابة فعالة ونقد لمختلف المشاريع المطروحة وغياب المساءلة الحقيقية ومنه ينتشر منطق الفوضى والاختلاسات والرداءة في العمل نظرا لغياب الرقيب، وعدم وجود الرأي المخالف لا يسمح بتصحيح الأخطاء ويكرس الاستمرار فيها.

- تقويض دور المثقفين:

تعتبر الأنظمة الاستبدادية المثقفين مصدر خطر على وجودها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبالتالي تحاول فرض أيديولوجيتها ومنطقها وتهميش المخالفين لها مما يمنع التحرر الفكري والابداع ولا يشجع ازدهار الحركة العلمية ، ويؤدي إلى ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات التي لا تجد متسعا للتحرك والتعبير فتضع علمها ونبوغها لخدمة العالم الحر الذي يحترم كفاءتها ويفسح لها مجال الابداع مما لا يخدم النهضة بتاتا في العالم العربي ويترك الباب مفتوحا لانتشار الرداءة وغياب الجدية.

- تبعية النخبة للخارج:

ما دامت أنظمة الحكم استبدادية وغير شرعية فهي تحاول تقوية دعائم حكمها

بالاعتماد على الدعم الخارجي الذي بدوره يقوم بمساومتها على الامتيازات الاقتصادية والثقافية، وعليه تصب المشاريع والاستثمارات في خانة مصلحة النخبة الحاكمة والموالين لها في الداخل والخارج على حساب المصالح الوطنية وأولويات المجتمع.

- الصراع والانقسامات:

توظف كل من أنظمة الحكم والدول الخارجية الاختلاف الطائفي والمذهبي لتكريس بقاء الوضع واستمراره على حاله لأن كل من الأنظمة الحاكمة والغرب المساند لها يدرك أن وحدة الأقطاب داخل المجتمعات العربية ستؤدي إلى قوة غير مسبوقة وهو ما تنبأ به عالم الحضارات أرنولد توينبي سنة 1964م إثر زيارته للعالم العربي والذي أخبر في نهاية جولته بأن العالم العربي يملك كل مقومات الحضارة فلو أحسن استغلالها لأقام حضارة غير مسبوقة.

- إهمال الأراضي:

يشهد العالم العربي ظاهرة إهمال الأراضي الزراعية والثروة الغابية التي تشكل إحدى دعائم النهضة وأسسها وهو بالتالي يتعرض لخطرين محدقين، يتمثل الخطر الأول في التبعية الغذائية للآخر والتي تجر خلفها كل أنواع التبعيات، والخطر الثاني هو الاستعمار المباشر وغير المباشر من خلال استغلال هذه المساحات من طرف الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات وكلاهما يهدد الوجود الحضاري المباشر للعالم العربي لأن الولاء للذي يطعم.

- إهمال التعليم:

يعاني التعليم في العالم العربي أزمة مزمنة ومأساة حقيقية إذ يتذيل ترتيب التصنيفات العالمية وتفتقر المناهج فيه إلى العلوم التطبيقية ويطغى عليها الجانب التقليدي والنظري وتتميز بالعموميات والشمولية عكس ما يدرس في المدارس والجامعات المتقدمة من تركيز على الأبحاث العلمية وتشجيع الابتكار وربط المؤسسات التعليمية بالمنظومات المعلوماتية المتطورة والبحث على التخصص منذ المراحل الأولى من التعليم وتخصيص ميزانيات ضخمة تفوق في عمومها ميزانيات وزارة الدفاع من حيث الاستثمار في الإنسان والعمل على التنمية البشرية.

كانت هذه أبرز أسباب تعطل عجلة النهضة وليست كلها وفيما يلي أبرز الحلول التي بإمكانه إفادة تجربة النهضة في العالم العربي استنادا للخطوات التي اتبعتها دول جنوب

دقيق آسيا كالإبان وماليزيا لإقامة نهضته.

الحلول لإقامة النهضة:

إن المتأمل في الواقع العربي في محاولة لاستشراف المستقبل لا ينفك يضع نصب عينيه نوعين من السيناريوهات الممكنة الحدوث.

1- سيناريو القطيعة:

في ظل ثورات الربيع العربي يمكن أن نتصور أن من نتائج الاختناق الاجتماعي والاقتصادي والفوضى السياسية قد ينشق فريق عن السلطة السياسية بدعم من أحد أجنحة الجيش ويستعين بالدول الأجنبية ليستحوذ على دواليب الحكم بدعوى إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان ونشر الخير والعدل والمساواة. ومادام العالم العربي يملك كل أسباب الثورة من تردي للحقوق الاجتماعية والسياسية وتهميش الاقليات وقمع المعارضة، فإن العالم الغربي بمجمل محاوره يملك سبيلا للنفاذ والاختراق، ومهما كان المحور الداعم للتغيير في العالم العربي سواءا باريس-لندن- واشنطن أو محور بكين-طهران- موسكو فإن الخصوم في الجهات المقابلة سيرفضونه، وسيستعملون الجهات المتخاصمة عن طريق أجنحة الجيش والأطراف السياسية على اختلاف انتماءاتها دفاعا عن مصالحهم بالضغط على الطرف المقابل على حساب دماء العرب والبنية التحتية لبلدانهم، عندها يمكن أن نتصور حجم الكارثة الممكنة الحدوث باعتبار أن العالم العربي يقع في قلب العالم، فمنه الولوج إلى إفريقيا النائمة على الثروات الهائلة والتي لم تستغل إلا نسبة ضئيلة منها. وهي في مفترق الطرق بين الشرق والغرب، هي طريق الغاز إلى أوروبا وطريق النفط واليورانيوم طاقة المستقبل، هي الأراضي الشاسعة المهملة واليد العاملة المنخفضة التكلفة، لذلك سيكون الصراع عنيفا ومدمرا. هذا أسوأ الاحتمالات الممكنة الحدوث في طريق التغيير.

أما النظرة المتفائلة فيمكن أن نتصورها من خلال سيناريو النهضة الشاملة والتي يمكن صياغتها على الشكل التالي:

2- النهضة:

1- التصالح مع القيم:

لن يتم أي إصلاح في العالم العربي ما لم تقتنع النخبة الحاكمة أن التغيير لا بد أن يأتي منها أو أن يكون فيها بمعنى إما أن تغير أو تتغير، ولنتصور أنها مقبلة على عقد اجتماعي جديد يقدم فيه كل طرف بعضا من التنازلات في سبيل النهوض بالمجتمع وتفاديا للصراع

والمواجهات المدمرة، فقد تتنازل الشعوب عن بعض من حقوقها في مساءلة المتسببين في التخلف والمأساة والاختلاسات المالية الضخمة مقابل أن تتعهد السلطة الحقيقية في العالم العربي سواء العسكريون أصحاب الزي المدني أو الجماعات الضاغطة المتصلة بالغرب بأن تعمل وفق مبادئ هذه الشعوب وعمقهم الحضاري فتكون البداية من:

التصالح مع القيم الحضارية، أي القيم العربية الإسلامية، لأنها قيم متجذرة في هذه الشعوب وها هي أنظمة الحكم بمختلف أنواعها منذ استقلالها وهي في محاولة يائسة عبر الأيديولوجيا تارة والدعاية والقمع تارة أخرى لسلخ المجتمعات العربية عن القيم العربية والإسلام الصحيح الذي لم يلوثة الجهل بالأحكام أو فتاوى السلطان، ووصل الأمر إلى غاية المواجهات المسلحة وارتكاب أبشع الجرائم لتخرج الشعوب العربية مسلمة و متمسكة بانتماها الإسلامي أكثر من أي وقت مضى، وعليه فعلى السلطة السياسية أن تقتنع بأن القيم الإسلامية هي في الواقع حاملة لروح الحضارة وليست سببا في التخلف وإنما أتى التخلف بسبب الابتعاد عن روح القيم الإسلامية الصحيحة ومحاولة توظيفها سياسيا بمكر أبعداها عن مغزاها الحقيقي وإنما تكون النهضة بالعودة للسبب الأول في ازدهار الحضارة العربية وهو الإسلام البريء العادل البعيد عن الحسابات والمكر السياسي¹.

وبالنظر لتجربة دول جنوب شرق آسيا في النهضة فإنه لا يمكن الخروج من نفق الفوضى والتخلف إلا من خلال الإصلاح الذي يتم بإعادة بناء منظومة قيمية قوية تكون الرافع للإصلاحات الاقتصادية، إذ يتبين من خلال هذه التجارب أن نظام القيم هو عامل محوري والمحدد الأساسي في تكوين مصير الأمم على مر التاريخ، فالأمم التي تنهار منظومتها القيمية تزول.

وبدون منظومة قيمية واضحة وقوية لا يستطيع الأفراد أن يتعايشوا ضمن جماعات متناسقة إذ تصبح العلاقات بينهم مبهمه وغير واضحة وتخضع للغرائز والشهوات ولا تحتكم للأنا الأعلى فيسود قانون الغاب، وعليه لا بد من وجود نظام للقيم يصنعها المجتمع ويتقبلها ويتفق على اتباعها واحترامها حتى يعيد تنظيم نفسه من جديد، ومادام العالم العربي متعدد الطوائف والمذاهب فلا بأس أن يتم الالتفاف على القيم المتفق عليها والتي تحمل طابعا انسانيا شموليا وتساعد على الوحدة كالعدل والأمانة واحترام الآخر واعتبار الاختلاف مصدر ثراء لا عامل انتقاص.

¹ يتفق على هذا الرأي كل من محاضير محمد ومالك بن نبي، إذ يعتبران أن التوظيف السياسي الغير بريء للدين من أهم أسباب الصراع والانتكاس.

هذه القيم يمكن استخلاصها من الدين الإسلامي ومن المبادئ الانسانية العالمية التي هي في الحقيقة لا تختلف في جوهرها عن مبادئ الدين، والابتعاد عن كل ما يمكنه إثارة الحساسيات العرقية والدينية والجهوية لأن الصراع من أهم أسباب التخلف، ولعل من أبرز سمات المجتمع العربي الجاهلي التناحر والاقتتال فيما بين القبائل على أتفه الأمور، ولم تقم الحضارة العربية الاسلامية حتى انصهر العرب وتصالخوا فيما بينهم وكانت قيمة التأخي أول ما عمل الرسول -صلى الله عليه وسلم- على تكريسه في مجتمع المدينة المنورة، وقبل أن يضع دستور الدولة.

فلا نهضة ولا حضارة في ظل الصراع لأنه يستنزف القوة ويبدد الجهود ويفتح الطريق للأعداء الطامعين فهو ثغرة ينفذ من خلالها الخصوم.

العدل والاحترام أساس الملك:

إذا ما نظرنا إلى أبرز القيم التي يمكن للنهضة الاستناد عليها نجد أن العدل والاحترام يحتلان المراتب الأولى، إذ بالعدل يسود الأمان في المجتمع فيظهر الابداع، وبالاحترام أي احترام الاختلاف بين الأفراد واعتباره مصدر ثراء اجتماعي وثقافي، واحترام الأقليات ومشاركتهم والأخذ برأيهم يعطي الأقلية احساسا بالأمان وبالانتماء يتولد عنه شعور بالمسؤولية اتجاه الوطن ومنه يأتي الوفاء والإخلاص والتفاني في العمل.

بينما الشعور بالتهميش والإقصاء من طرف الآخرين شعور ذو مرارة يتولد عنه الحقد والغضب والرغبة في الانتقام فيترتب عليه التشويش والتخريب في البداية ثم العمالة للأعداء في نهاية الأمر. فالتهميش والظلم نهايته الحرب والدمار. وعليه كانت إقامة العدل أولوية لبناء الأمم وهي قيمة أساسية في الإسلام وحيث كان العدل كان الوطن.

من يرسخ هذه القيم؟

تشارك في بناء هذه القيم الطبقة السياسية وذلك بالالتزام بها وبأن تكون المثل في النزاهة واحترام القانون، ثم بالاعتماد على تجنيد المساجد ودور العبادة والجمعيات ووسائل الاعلام على اختلافها باعتبارها الأداة الأولى في التأثير في المجتمع عن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة وقنوات التلفزيون والانترنت من خلال حملات توعية ضد الفساد الأخلاقي ودعم الفضيلة والدعوة لاحترام القانون.

وبدل استعمال القنوات التلفزيونية وصفحات الجرائد من أجل تأجيج نار الفتنة بين الطوائف والمذاهب والشعوب يمكن للدول نفسها التي استغلت هذه الوسائل في الأمس

لإثارة الشارع العربي والتلاعب بمشاعره حفاظا على بقائها أن تستغل الوسائل ذاتها لإعادة غرس القيم المفقودة لأن وجود هذه الأنظمة اليوم مرتبط بالاستقرار الأمني الذي لن يأتي بدون ترسيخ القيم.

وما إن يتشبع الأفراد بقيم العمل والإخلاص واحترام القانون والنزاهة، والتآلف ونزول الصراع والتكافل حتى تحل جوانب كبيرة من المشاكل الاجتماعية وعلى رأسها الجانب الأمني، فما دامت معدلات الجريمة في تزايد لن تتحقق الرفاهية لأن الأمن هو العامل الأساسي بجانب الحرية للعمل والإبداع وكلها في النهاية ترتبط ارتباطا وثيقا بالقيم الروحية داخل المجتمع.

2- تطوير المؤسسات التعليمية:

أن الأوان للمدرسة العربية أن تواكب التطور والتقنية الحديثة، فلا بد من تحديث التعليم من خلال ربطه بالإنترنت وبوسائل البحث المتطورة، وربط الجامعات والمعاهد بالمجمعات والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة التي تشرف على تكوين الطلبة على غرار ما حدث في ماليزيا لأن التشارك مع المؤسسات الاقتصادية سيدعم التنافس في مجال البحوث والتكوين والاختراعات وسيخفف من أعباء ميزانية البحث العلمي ويكفل في المستقبل مناصب الشغل فيساهم في التخفيف من حدة البطالة.

أما من الناحية الثقافية فقد أشار المفكر اللبناني جورج قرقم بأن مستقبل الطبقة في العالم العربي سيكون طبقية اقتصادية - لغوية، ولعل انتشار المدارس الخاصة باللغات الأجنبية دليل على صحة تنبئه، إذ الذين يستطيعون إرسال أبنائهم للمدارس الخاصة هم أبناء الطبقات الميسورة المستفيدة اقتصاديا من هذه الأنظمة والتابعة لها إيديولوجيا وثقافيا، والأجيال القادمة المتخرجة من هذه المؤسسات ستكون لها فرص أكبر للالتحاق بالإدارات والمراكز القيادية، مما يكرس الفكر الحالي ويدعمه مستقبلا بمزيد من التبعية الثقافية للغرب، ومواصلة تهميش الطبقات الاجتماعية الأخرى وعزلها شيئا فشيئا عن الإدارة وتسيير الموارد الاقتصادية مع تنامي ظاهرة ضعف مستوى تعليم اللغات الأجنبية في المدارس العمومية حتى تبدو عملية مقصودة ومدروسة تؤدي إلى «أبرتريد» اقتصادي ثقافي من نوع جديد.

وبناء على ما سبق ولسد الفجوة بين الشعوب والأنظمة يجب أن يجد الطرفان لغة للتواصل بينهما، وذلك بتطوير مناهج تعليم اللغة العربية وجعلها تواكب العصرنة

والتقدم عبر حركات كبيرة وواسعة للترجمة من جهة ودعم انتشار لغة سليمة ومحترمة تعبر عن مدى أصالة هذه المجتمعات وتكون الحاضنة للنسيج القيم فيها، والانفتاح على اللغات الأجنبية والإقبال على تعلمها، وعلى عامة الشعب ألا يعزى عن هذه اللغات انطلاقاً من خطاب ايديولوجي توظفه الأنظمة لتكريس المزيد من التهميش وعزل الطبقات الشعبية، وعلى القاعدة أن تقتنع بأن اللغات الأجنبية هي مفاتيح لنقل العلوم والتكنولوجيا وفرص إضافية للاقتراب من دوائر صنع القرار.

3- الديمقراطية والتداول على السلطة:

أثبتت التجارب التاريخية أن الأنظمة الاستبدادية ذات الحكم المطلق أنظمة ذات فساد مطلق وأنه لن تستقيم الأمور حتى يفتح المجال أمام إرساء قواعد أنظمة ديمقراطية تشاركية تكفل التداول على السلطة بشكل قانوني وشفاف مما يتيح الفرصة لمختلف الكفاءات للتعبير عن رأيها ومشاريعها وتقديم الأحسن بكل حرية واحترام، فبدون احترام قواعد التداول على السلطة لن يفتح المجال أمام الأشخاص ذوي الكفاءات وبالتالي تستمر المحسوبية والفساد والرداءة في الأداء.

وحين نتحدث عن الديمقراطية في الوطن العربي لا نعني بتاتا الحرية المطلقة التي قد تضر النسيج الاجتماعي والنسق الثقافي أكثر مما تفتح مجالات الابداع، باعتبار الشعوب العربية شعوب ذات تقاليد شرقية وإسلامية محافظة وبالتالي الحرية المطلقة لا تتناسب وطبيعة هذه المجتمعات، وإنما نتحدث عن الحرية في المشاركة السياسية والتنافس الشريف للوصول إلى السلطة، ومساءلة الحكومات العاملة وعدم إبقائها دون رقابة، والحرية في النقد والانتقاد شريطة احترام الآخرين واحترام الاختلافات الدينية والعرقية واللغوية والمذهبية حتى لا تثار الفتن وتهتز ركائز البنيان الاجتماعي.

وعليه كانت الحرية بالمفهوم الغربي لا تتناسب تماما والمجتمعات العربية وإنما يجب وضع صيغ جديدة لمفهوم الحرية والديمقراطية بما يناسب طبيعة الشعوب العربية ويكفل حرية الرأي دون تجريح ويكفل حرية الابداع والابتكار.

ويضمن كل هذه المفاهيم سيادة العدل وسيادة القانون الذي يجب أن يكون فوق الجميع بتقوية المؤسسات القضائية وضمان استقلالياتها لأن استقلالية القضاء تعني السير الحسن لتطبيق الأفكار النظرية.

4- من الناحية الاقتصادية:

بالنسبة للجزائر مثلا:

قامت الجامعات الكندية بإعداد تقارير عن الاستثمار في الجزائر بعنوان لماذا يجب أن نستثمر في الجزائر سنة 2012م ؟ وقد أفادت هذه التقارير بأن هذا البلد يشكل وجهة مناسبة للاستثمار إذ تتوفر فيه المواد الأولية بأسعار منخفضة بالإضافة لليد العاملة المؤهلة القليلة التكاليف، والقرب من الأسواق الأوروبية يشكل عاملا إضافيا مشجعا على التوجه نحو الجزائر خاصة وأن مجالات الاستثمار في قطاع التعدين وتكنولوجيا المعلومات تعتبر قطاعات واعدة، فالجزائر أكبر سوق حاليا في ميدان الاتصالات في الفضاء الأوروبي. متوسطي إذ تزايدت كثافة الاتصالات من 5 بالمائة سنة 2002م إلى 70 بالمائة سنة 2010م، ومن 3 ملايين مشترك في الهاتف النقال إلى 12 مليون خط جديد سنة 2010م، لكن من معوقات الاستثمار حسب نفس التقارير:

- ثقل الجهاز الإداري والوظيف العمومي.

- تعقد التشريع المحلي فيما يخص الضرائب.

- فجائية تغير القرارات الإدارية مما لا يعزز الثقة بين المستثمرين والإدارة.

وعليه فلجلب الاستثمارات الأجنبية يمكن للجزائر خاصة وللدول العربية عامة أن تتبع نفس سياسة ماليزيا واليابان أي اعتبار المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال شركاء في الربح وليسوا خصوما وأن تمنحهم الثقة من خلال تخفيف عبء البيروقراطية الإدارية، وسن قوانين تحمي المنتج والمستثمر، وتطوير نظام التأمينات وتخفيف الضرائب أو تعليقها لمدة زمنية معينة مع تعهد المستثمرين بخلق مناصب شغل والمشاركة في تطوير الهيئات الاجتماعية كالصحة والتعليم والخدمات.

5- الانفتاح على الصيرفة الإسلامية:

يبدو أن عزوف الشباب عن اقتناء القروض التسهيلية لإنجاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاحتوائها على فوائد ربوية دليل آخر على مدى العمق الحضاري للدين الإسلامي في المجتمعات العربية ومدى تمسك المجتمع به، وعليه فإن التوجه نحو النظام المالي الإسلامي يشكل بديلا مناسباً للعالم العربي، ولعل نجاح التجربة الماليزية في هذا المجال عامل مشجع للمؤسسات المالية العربية حتى تحذو حذوه فيمكن إقامة شراكات بين المؤسسات المصرفية الإسلامية كبديل عن البنوك الربوية العالمية، وتفعيل دور الزكاة في المجتمع الإسلامي كأداة ناجعة في القضاء على الفقر، بالإضافة للتوزيع العادل للثروة

عن طريق فرض نظام ضريبي متوازن وشفاف خالي من الفساد المالي.
6. تعزيز الشراكة مع دول الجوار:

دخلت الدول العربية في مرحلة حساسة في علاقاتها الحدودية بدول الجوار في ظل التطورات الإقليمية التي أحدثتها ثورات الربيع العربي وعمل الأطراف الخارجية على الزج بها في مواجهات تزعزع استقرارها لتكملة الاستراتيجية الشاملة التي تخوضها دوائر صنع القرار العالمية. ولكي تتفادى الدول العربية الوقوع في هذا الفخ يمكن لها أن تنتهج سياسة مابيزيا مع الدول التي لديها معها مشاكل حدودية حيث أقامت على الحدود مشاريع تنمية ضخمة ومصانع تختلط فيها العمالة الماليزية بالعمالة الأجنبية وتشتبك من خلالها المصالح حتى تقلل من مخاطر تدهور العلاقات، فالشراكة الاقتصادية تضمن الاستقرار الأمني وهي نفس الاستراتيجية التي اتبعتها فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حين قررت الدولتان بناء مصانع الحديد والصلب في إقليمي الألزاس واللورين اللذان كانا سببا في اندلاع العديد من الحروب بينهما وواصل الانتشار على المستوى الاقتصادي حتى تم انشاء السوق الأوروبية المشتركة فالاتحاد الأوروبي، ولعل مناجم الحديد بتندوف على سبيل المثال تلهمنا أفكارا مشابهة لما حدث في أوروبا في الخمسينات.

على مستوى البيئة:

يواجه العالم العربي تحديات بيئية كبيرة فهو يعاني من التصحر وانجراف التربة وتذبذب الموارد المائية ونقصها لكنه من جهة أخرى يملك الحلول لكل ذلك، فلو أخذنا نموذج ماليزيا مثلا نجد أن حكومة محاضر محمد في أول سنتين من حكمه أمرت بغرس مليوني شتلة نخيل حتى أصبحت اليوم مداخل زيت النخيل في ماليزيا تفوق مداخل البترول، وهي ليست بعيدة عالميا عن ترتيب الجزائر مثلا حيث تحتل ماليزيا المرتبة 14 عالميا بينما تحتل الجزائر المرتبة العاشرة على سبيل المثال، وقد بلغت قوة التأثير الماليزي بأن تدخلت الحكومة الماليزية لمنع البرلمان الفرنسي من سن قانون يفرض زيادة الضرائب على المنتجات الغذائية التي تحتوي على زيت النخيل¹، لذلك يمكن للعالم العربي أن ينتهج نفس النهج خاصة وأنه يملك مساحات شاسعة غير مستغلة.

من الناحية الاقتصادية يعتبر الاستثمار في زيت النخيل أفقا جيدا للعالم العربي باعتبار القرب الجغرافي من الأسواق الأوروبية وروسيا وأسواق آسيا الوسطى وبالتالي انخفاض

¹http://www.lemonde.fr/asie-pacifique/article/2013/30/07//huile-de-palme-ayrault-rassure-la-malaisie_3455357_3216.html huile de palme : en Malaisie Ayrault enterre la taxe nutella. Le Monde avec AFP

تكاليف النقل، حيث أنه ولحد الآن لا يوجد في الأسواق العالمية سوى أندونيسيا وماليزيا إذ يمثلان 88 بالمائة من الانتاج العالمي، فهو يبدو مشروعا واعدا، فزرع النخيل والأشجار وتطوير الصناعات الخشبية هو نوع من المحافظة على البيئة من جهة ومصدر للعمل والاستثمار وللدخل الأجنبي ولتخفيف الاكتظاظ في المدن الساحلية لأن التصحر يدفع بالناس للرحيل نحو السواحل وهجر الأرياف بحثا عن ظروف أكثر ملاءمة للعيش.

ثم إن مستقبل الرهانات الجيوسياسية يحوم حول الغابات والطاقة المستخرجة منها كبديل للنفط باستعمال «الايثانول»¹ وها هي البرازيل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية تفتح القارة الافريقية للاستحواذ على الغابات فتزيل الأشجار المثمرة وتزرع مكانها الذرة وقصب السكر للحصول على الطاقات البديلة عن النفط، وتتجه بريتيش بتروليوم في نفس الاتجاه بداية من نيجيريا فهي تواصل استغلال النفط وتبحث عن أراض جديدة للاستثمار في طاقة ما بعد النفط وهذا أمر يفسر لنا جانبا من التسابق المجنون بين القوى الكبرى نحو الصحراء والقارة الافريقية. ولعل أسوأ ما في الأمر أنه يتم القضاء على غابات كاملة لزرع النخيل والحصول على الزيت والذرة وقصب السكر للحصول على الايثانول بينما توجد مساحات شاسعة في العالم العربي يمكن استغلالها دون القضاء على الغابات بل بالعكس سنحارب من خلالها التصحر.

كما يشكل العالم العربي زيادة على الموارد الطبيعية من نفط وغاز مصدرا للطاقة الشمسية والهوائية التي يمكن استغلالها كطاقة نظيفة وصديقة للبيئة.

خاتمة:

في ختام موضوع اشكالية النهضة في العالم العربي يمكن القول بأن العالم العربي يملك كل المقومات المادية والبشرية ليس للنهضة فحسب وإنما لبناء حضاري جديد، وأن مصيبته الأولى تكمن في سوء التوجيه. سوء توجيه الثروة وسوء تكوين الانسان وعدم الاهتمام بالثقافة والعلم والعمل، وسبب سوء التسيير وسوء التوجيه يكمن في انعدام الإرادة

¹<http://www.amisdelaterre.org/Geopolitiquedes-Agrocarburants.html> La géopolitique des agrocarburants

L'alliance autour de l'éthanol. Brésil, Etats-Unis et couloir d'Amérique Centrale. L'alliance stratégique et médiatique entre Lula et Bush - les deux pays leaders mondiaux dans la production d'éthanol à partir, respectivement, de canne à sucre et de maïs - a un objectif évident : définir une nouvelle géopolitique pour l'Amérique Centrale et du Sud (pétrole contre agrocarburants), en poussant à la création d'un marché international de produits énergétiques qui mènerait à la réalisation d'une « Conférence Internationale sur les Agrocarburants », patronnée par l'ONU et qui aurait lieu au Brésil en juillet 2008.

الحقيقية للنهضة لدى النخبة باعتبار أن النخب الحاكمة ليست نابعة من قلب الشعوب وإنما فرضت عليها فرضا وهي لا تزال توجه الثروة ورأس المال والثقافة في اتجاه مصالح الجهات التي نصبته لحافظ على بقائها وهي تستعمل في سبيل ذلك التهيب تارة والترغيب تارة أخرى وكثيرا ما توظف الانقسام والصراع في سبيل إحكام سلطتها وقوتها.

وتبدو الفكرة الدينية والمنابع القيمية أول خصوم هذه السلطة لأنها تسير في الاتجاه المعاكس لها وتدعو إلى عكس ما ترمي الأنظمة لنشره، وما دامت هذه الأنظمة تحارب الدين والقيم اللذان يعتبران وعاء الحضارة والأفكار الدافعة للنهضة فلن تقوم نهضة، إذ قامت الحضارات كلها في القديم وعبر التاريخ حول المعابد وفي العصر الحديث حول المثل العليا من مساواة وإخاء وحرية، وما دما قد ضعينا المثل العليا ولم نستطع الالتفاف حول دور العبادة فلن نتمكن من القيام بالنهضة.

وعليه لا بد من إعادة نشر القيم التي تساهم في بناء النهضة والعمل على إرسالها والتمسك بها، مع ضرورة وجود إرادة حقيقية في حسن توجيه الموارد المادية والبشرية وبعدها ستأتي النهضة بشكل عفوي وتلقائي وسلس.